

قانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٣

بربط موازنة الهيئة العامة لمينا بورسعيد

للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمينا بورسعيد لسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٧٣٣٥٥٢٠٠ جنيه (فقط وقده سبعمائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وخمسماة وأثنان وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٨٣٧٥٧٠٠ جنيه (فقط وقده مائتان وثلاثة وثمانون مليوناً وسبعمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٧٢٧٥٧٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٩٥٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده خمسة وتسعون مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ١٨٨٤٥٧٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وثمانية وثمانون مليوناً وأربعينات وسبعين ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٤٤٩٧٩٥٠٠ جنيه (فقط وقده أربعمائة وتسعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٩٨٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٥٩٩٩٥٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مبلغ ٤٤٩٧٩٥٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعين وسبعين مليونا وسبعمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٣٥٩٩٩٥٠٠ جنيه منها مبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية مبلغ ٨٩٨٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤ هـ
(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٣ م) .

حسني مبارك

卷之三

بيان		الاستخدامات الجارية:
جنيه	جنيه	غير إيرادات الجارية:
٢٣٠٠٣/٤/٢٠٢٠	٦١	إيرادات النشاط الجارى الأجرور النفقات الجارية والتحولات الجارية إيرادات أخرى جملة الإيرادات الجارية والتتحولات الجارية
٢٣٠٠٣/٤/٢٠٢٠	٦٦٦	غير المستدامات الجارية عجز المصروفات الجارية جملة الموارنة الجارية جملة الاستدامات الجارية
٢٣٠٠٣/٤/٢٠٢٠	٦٧٧	غير المصروفات الجارية عجز المصروفات الجارية جملة الموارنة الجارية جملة الاستدامات الجارية
٢٣٠٠٣/٤/٢٠٢٠	٦٨٤	غير إيرادات الجارية:
٢٣٠٠٣/٤/٢٠٢٠	٦٩٣	إيرادات رأسالية مصاريف ومتطلبات التصدير كمما من يكلا لاستشراف العروض جملة الإيرادات الرأسالية إجمالي الموارنة إجمالي الاستدامات الرأسالية إجمالي الموارنة ٦٩٣٦٤٣٦ - ٦٩٧٩٥ - ٦٣٦٦٦٦٧ - ٦٣٨٧٩٥ - ٦٣٨٦٨٦٥ - ٦٣٥٥٢ - ٦٨٦٨٣٩